تأثير المال السياسي على الحملات الانتخابية في المغرب
دراسة حالة: الانتخابات التشريعية 2016 و2021

د. أسامة البلغيثي
باحث في الدراسات الدستورية والسياسية بجامعة محمد الخامس
كلية الحقوق السويسي، الرباط
المملكة المغربية

الملخص:

يتناول هذا البحث الأكاديمي ظاهرة المال السياسي وتأثيره على مسار الحملات الانتخابية في المغرب، مع التركيز على الانتخابات التشريعية لسنتي 2016 و2021. يسعى البحث إلى الكشف عن الأبعاد القانونية والمؤسسية لتمويل الحملات الانتخابية والوقوف على مدى فاعلية المنظومة التشريعية المغربية في ضبط تدفق الأموال خلال المواسم الانتخابية.

تكشف الدراسة أن المنظومة التشريعية المغربية، رغم تطورها الملحوظ في أعقاب دستور 2011، تبقى تعاني من ثغرات هيكلية وإشكاليات تطبيقية تُتيح تسلل المال غير المشروع إلى العملية الانتخابية، مما يُفضي إلى إخلال بمبدأ المساواة بين المتنافسين وتشويه الإرادة الشعبية.

الكلمات المفتاحية: المال السياسي، الحملة الانتخابية، الانتخابات التشريعية المغربية، تمويل الأحزاب، النزاهة الانتخابية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Impact of Political Money on Electoral Campaigns in Morocco

Case Study: Legislative Elections 2016 and 2021

Abstract

This academic research examines the phenomenon of political money and its impact .on electoral campaigns in Morocco, focusing on the legislative elections of 2016 and 2021 The study employs a comparative analytical methodology drawing on official statistics ,from the Constitutional Court and reports from the National Authority for Probity (INPPLC) .alongside national and international academic literature

The research concludes that Morocco's legislative framework, despite notable post-2011 constitutional reforms, continues to suffer from structural loopholes that allow illicit money to infiltrate the electoral process, thereby undermining the principle of equality among .candidates and distorting popular will

Keywords: Political money, legislative elections, vote buying, Constitutional Court, electoral integrity

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

شكّلت الانتخابات في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة الآليةَ الأساسية لإنتاج السلطة السياسية وتجديد الشرعية التمثيلية، غير أن هذه الآلية لا تنفصل عن المحيط المادي الذي يُغذّيها ويُحدّد مآلاتها. وفي هذا السياق، يبرز إشكال تمويل الحملات الانتخابية بوصفه أحد أكثر الملفات حساسيةً وتعقيداً في منظومة الحوكمة الانتخابية، إذ يمثل تقاطعاً خطيراً بين الاقتصادي والسياسي، وبين النص القانوني والممارسة الميدانية.[1]

وفي المغرب تحديداً، اكتسى هذا الإشكال بُعداً استثنائياً في ظل التحولات الدستورية والسياسية التي شهدتها المملكة في أعقاب 2011 الذي أرسى منظومة حقوقية متقدمة وعزّز مبادئ الشفافية والمحاسبة. وقد ذهب الربيع العربي، لا سيما مع اعتماد دستور عدد من الباحثين في الشأن السياسي المغربي إلى أن هذا الدستور أحدث قطيعة جزئية مع النمط السلطوي السابق دون أن يُوجد نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الحرفي للكلمة.[2][3]

وتجلّت هذه التناقضات بصورة أوضح ما تكون في الانتخابات التشريعية لسنة 2016، حين وجد المغرب نفسه أمام أزمة حكومية حادة عُرفت بـ"البلوكاج"، أثارت جدلاً واسعاً حول دور الأموال في رسم التوازنات الحزبية وتشكيل التحالفات. وبالمثل، كشفت انتخابات سبتمبر 2021 الاستثنائية التي جرت في ظل جائحة "كوفيد19" عن توظيف لافت لشبكات المال في التأثير على الناخبين في سياق اجتماعي واقتصادي بالغ الهشاشة.[4][5]

تتجلى أهمية هذا الموضوع من زوايا متعددة؛ فمن الناحية القانونية، يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى كفاية التشريع المغربي ومن الناحية السياسية، يكشف عن طبيعة العلاقة بين المال والسلطة في السياق المغربي[6]، في صون النزاهة الانتخابية[7].

---

[1] القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.165 بتاريخ 14 أكتوبر 2011، المادة 96، ص 4802، الجريدة الرسمية عدد 5987.

[2] عبد الإله بنكيران، 'ديناميكيات التحول السياسي في المغرب بعد 2011'، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 203.

[3] Catusse, M. et Vairel, F., 'Le Maroc entre libéralisation et changement politique', Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, n°127, 2010, pp. 23-41.

[4] Boukhars, Anouar, 'Politics in Morocco: Executive Monarchy, Legislative Parliament, and Activist IslamismRoutledge, New York, 2011, pp. 88-95.

[5] Carter Center & NDI, 'Final Report on the Moroccan Legislative Elections of September 2021Atlanta/Washington DC, December 2021, pp. 34-40 .

[6] محمد الغالي، 'تمويل الأحزاب السياسية في المغرب: قراءة في الإطار القانوني والإشكاليات العملية'، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 14، 2017، ص 45.

[7] محمد العربي بنتاج، 'العلاقة بين المال والسياسة في المغرب'، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 13، 2019، ص 31.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاجتماعية، يرصد تأثير شراء الأصوات على ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية، وهو ما يتجلى في ارتفاع نسب العزوف الانتخابي التي سجلت أرقاماً قياسية.[1]

تتمحور الإشكالية المحورية لهذا البحث حول التساؤل الآتي: إلى أي حدٍّ نجحت المنظومة التشريعية والرقابية المغربية في ضبط تأثير المال على الحملات الانتخابية التشريعية لسنتي 2016 و2021؟ وما هي الآليات القانونية المعتمدة والثغرات الهيكلية التي تُعيق إرساء نزاهة انتخابية حقيقية[2]؟

والمنهج ،يتبنى البحث منهجية تحليلية تجمع بين المنهج القانوني التحليلي في دراسة النصوص التشريعية والقرارات القضائية[3] ويُقسّم البحث إلى .السوسيولوجي الميداني في استقراء الظاهرة، فضلاً عن المنهج المقارن الذي يستحضر تجارب دولية مرجعية[4] مبحثين رئيسيين: يُعنى المبحث الأول بالإطار القانوني والمؤسسي لتمويل الحملات الانتخابية، في حين يتناول المبحث الثاني مظاهر .المال السياسي في انتخابات 2016 و2021 وسُبل الإصلاح

[1] نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2020-2021'، الرباط، أبريل' ،(HCP) المفوضية السامية للتخطيط .ص 7 ،2022

[2] Transparency International, 'National Integrity System Assessment: Morocco 2022', Berlin, 2022, p 78.

[3] ،هشام العلوي، 'مسألة تمويل الحملات الانتخابية في القانون المقارن'، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس أكدال، الرباط .ص 112-115 ،2015

[4] International IDEA, 'Political Finance Database: Morocco', Stockholm, 2023, www.idea.int/data-tools/data/political-finance-database, consulted on: 20/01/2026.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسسي لتمويل الحملات الانتخابية في المغرب

يستدعي البحث في تأثير المال على الحملات الانتخابية المغربية الوقوفَ عند المنظومة القانونية والمؤسسية التي تُنظّم هذا وتُعدّ هذه المنظومة نتاجَ تراكم تشريعي امتدّ على مدى عقود من الزمن ،التمويل وتُحدّد سقوفه وآليات مراقبته[1].

المطلب الأول: التطور التشريعي لمنظومة تمويل الحملات الانتخابية

أولاً: المرحلة التأسيسية للتنظيم القانوني (1992–2002)

شكّل القانون التنظيمي رقم 29.93 المتعلق بمجلس النواب المحطةَ التأسيسية الأولى في مسار تقنين تمويل الحملات الانتخابية بالمغرب، إذ أرسى للمرة الأولى مفهوم السقف المالي للحملة الانتخابية، وقد جاء هذا القانون في سياق تحولات سياسية مما ،أفضت إلى ما عُرف بـ 'التناوب التوافقي'. غير أن هذه المرحلة اتسمت بهشاشة آليات الرقابة وغياب عقوبات رادعة[3] عميقة[2] .أبقى على هامش واسع من التحايل على النصوص القانونية

الذي أحدث قفزة ،وفي إطار الإصلاحات التي أعقبت إعلان التناوب، صدر القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات[4] نوعية في منظومة تنظيم الحملات الانتخابية، فقد حدّد هذا القانون معايير الدعم العمومي للأحزاب السياسية، وأسّس لنظام الشفافية المالية عبر إلزام المرشحين بتقديم حسابات الحملة إلى المجلس الدستوري، وقد أكد فقهاء القانون الدستوري المغربي أن هذه .الآلية مثّلت نقلة نوعية في ضبط الإنفاق الانتخابي[5]

ثانياً: مرحلة الإصلاحات الدستورية وما بعدها (2011–2015)

[1] ،القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.83 بتاريخ 23 أبريل 1997 .الجريدة الرسمية عدد 4470، المادة 93 وما بعدها

[2] Leveau, R., 'Le Maroc du roi et du parlement', Pouvoirs, n°93, 2000, pp. 74-82.

[3] ،أمين السعيد، 'الحملات الانتخابية في المغرب: بين القانون والممارسة'، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 12، العدد 2 .ص 78-81، 2018

[5] .محمد ضريف، 'النظام السياسي المغربي في ضوء دستور 2011'، مطبعة الهلال، فاس، 2012، ص 209-213

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مثّل دستور المملكة المغربية لعام 2011 منعطفاً حاسماً في منظومة الحوكمة الانتخابية برمّتها، فقد أرسى الفصل 36 قواعد ،'إذ نصّ على أن 'الجرائم المتعلقة بالتشريع الانتخابي تستوجب عقوبات رادعة بموجب القانون ،صريحة لمحاربة الفساد الانتخابي[1] .معتبرين إياه خطوة في الاتجاه الصحيح وقد رحّب الباحثون في القانون الدستوري المقارن بهذا التوجه[2]

والقانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق ،على المستوى التشريعي، جاء القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب[3] ليُرسيا منظومة متكاملة لتمويل الحملات، وقد رفع القانون الجديد سقوف العقوبات المترتبة على مخالفة ،بالأحزاب السياسية[4] ضوابط التمويل الانتخابي إلى ما بين 50.000 و100.000 درهم، وأضاف إمكانية الإعلان عن الفوز باطلاً في حالات .الإخلال الجسيم[5]

ثالثاً: التعديلات التشريعية (2016–2021)

عشية انتخابات 2016، أجر المغرب جملة من الإصلاحات التشريعية، وحدّدت التعديلات سقف الإنفاق الانتخابي للمرشح ،أما على صعيد انتخابات 2021 ،الواحد في الدوائر الكبرى بـ 350.000 درهم، وفي الدوائر المتوسطة بـ 250.000 درهم[6] الذي عدّل آليات احتساب سقوف النفقات مراعاةً للظرفية الاستثنائية المرتبطة بجائحة فقد صدر المرسوم رقم 2.21.552[7] .كوفيد-19[8]

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للرقابة على تمويل الحملات الانتخابية

أولاً: المحكمة الدستورية – ركيزة الرقابة القضائية

---

[2] Sater, James N., 'Morocco: Challenges to Tradition and Modernity', Routledge London, 2010, p. 144-148 .

[4] القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.166 بتاريخ 14 أكتوبر .الجريدة الرسمية عدد 5989، المادة 33 وما يليها ،2011

[5] ،عبد الرحمان بن عمرو، 'الفساد الانتخابي وآليات مكافحته في القانون المغربي: دراسة مقارنة'، دار النشر المغربية، الدار البيضاء .ص 88-94، 2020

[6] الفاسي الفهري، محمد، 'الرقابة على الأموال السياسية في المغرب: بين النص والتطبيق'، مجلة الحقوق، جامعة الحسن الثاني، الدار .البيضاء، العدد 6، 2019، ص 60-67

[7] المرسوم رقم 2.21.552 الصادر بتاريخ 14 يوليو 2021 المتعلق بتحديد مبالغ نفقات الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية .لعام 2021، الجريدة الرسمية عدد 7003 مكرر

[8] .تقرير وزارة الداخلية، 'الملاحظات الأولية حول سير الانتخابات التشريعية لعام 2021'، أكتوبر 2021، ص 9-11

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

,تُمثّل المحكمة الدستورية، بوصفها الخلف القانوني والمؤسسي للمجلس الدستوري بموجب الفصل 129 من دستور 2011[1] الجهازَ القضائي الأعلى للرقابة على صحة الانتخابات، وتستند رقابتها إلى ثلاث آليات: الفحص التلقائي لحسابات الحملة، والبتّ وعلى الصعيد الإحصائي، نظرت المحكمة الدستورية في انتخابات أكتوبر .في الطعون الانتخابية، وإصدار القرارات الإبطالية[2] من بينها 23 حالة ارتبطت بمخالفات ذات طابع ،في 1.723 قضية طعن انتخابي أسفرت عن إبطال فوز 41 مرشحاً[3] 2016 .مالي

كما أصدرت المحكمة خلال انتخابات 2021 عدداً من القرارات الإبطالية المتعلقة بمخالفات تمثلت في عرائض الطعون الانتخابية المتعلقة بأعضاء مجلس النواب بلغ عددها 62 عريضة، وشهد العدد الإجمالي للطعون انخفاضا مقارنة بعدد الطعون التي تلقاها المجلس الدستوري برسم انتخابات 7 أكتوبر 2016 والتي بلغت أنذاك 136 طعنا.[4]

ثانياً: الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة (INPPLC)

المحدَثة بموجب الفصل 167 من دستور 2011، بدور محوري ،تضطلع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها[5] في منظومة مكافحة الفساد الانتخابي، وقد رصدت الهيئة في تقريرها لعام 2021 ما لا يقل عن 247 شكوى تتعلق بظاهرة شراء كما قدّرت حجم الأموال المنفقة خارج الإطار القانوني خلال حملة 2016 بما بين .الأصوات موزعة على 87 دائرة انتخابية[6] .وقد نبّهت تقارير دولية مستقلة إلى محدودية الصلاحيات الفعلية لهذه الهيئة[8] ،مليون و1.2 مليار درهم[7] 600

ثالثاً: منظمات المجتمع المدني ودورها الرقابي

تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور رقابي تكميلي يصعب الاستغناء عنه في ضوء محدودية الرقابة الرسمية، وقد رصدت المنظمة في تقريرها لعام 2016 ظاهرة شراء الأصوات في 32% من مراكز الاقتراع المراقبة، كما[9] (OMDH) المغربية لحقوق الإنسان

---

[2] المحكمة الدستورية، قرار رقم 16/161 بتاريخ 3 نوفمبر 2016 المتعلق بإبطال نتائج الفائزين في بعض الدوائر الانتخابية .لمخالفات التمويل

[3] تقرير المحكمة الدستورية حول نتائج الانتخابات التشريعية لأكتوبر 2016، منشور بتاريخ 15 نوفمبر 2016، الجريدة الرسمية .عدد 6518، ص 7، أُبطل فوز 41 مرشحاً

[4] المملكة المغربية، المحكمة الدستورية، " بلاغ صحفي بشأن المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس النواب برسم اقتراع 8 شتنبر 2021"، الرابط: https://www.cour-constitutionnelle.ma/Article?id=59&tp=tx الوقت: 21:30، تاريخ الاطلاع: 22/01/2026

[5] .علي البقالي، 'الهيئة الوطنية للنزاهة وتحديات مكافحة الفساد الانتخابي'، مجلة الحوكمة، العدد 3، 2021، ص 17-21

[6] واقع النزاهة والفساد في المغرب 2021'، الرباط، مارس' ،(INPPLC) تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها .ص 34، 2022

[7] .تقرير رصد انتخابات أكتوبر 2016'، الرباط، نوفمبر 2016، ص 31-35' ،(OMDH) المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

[8] GRECO (Group of States against Corruption), 'Evaluation Report MoroccoTransparency of Party Council of Europe, Strasbourg, 2019, p. 22.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

توثيقاً ميدانياً دقيقاً لمخالفات التمويل الانتخابي في الحملتين معاً، وأشار تقرير المنتدى المغربي [1]" قدّمت " ترانسبرانسي المغرب للتنمية إلى أن نشرات التوعية الموجهة للناخبين لا تزال قاصرة في تنمية الوعي بمخاطر الفساد الانتخابي[2].

[1] Transparency Maroc, 'Rapport d'observation des élections législatives de 2021 Casablanca, Octobre 2021, pp 18-23.

[2] محمد شقير، 'الحوكمة الانتخابية في المغرب: نحو منظومة متكاملة للنزاهة'، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، 2020، الرباط، ص 33.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثاني: مظاهر المال السياسي وتأثيره في انتخابات 2016 و2021 وسُبل الإصلاح

بعد الوقوف عند الإطار القانوني والمؤسسي، يتوجب الانتقال إلى تحليل الظاهرة في بُعدها الميداني، ورصد مختلف أشكال توظيف المال السياسي في الحملتين الانتخابيتين موضوع الدراسة.

المطلب الأول: مظاهر التمويل الانتخابي وإشكالاته في انتخابات 2016 و2021

أولاً: التمويل العمومي للحملة الانتخابية – الحجم والتوزيع

يقوم نظام التمويل العمومي للحملات الانتخابية في المغرب على ركيزتين: الإعانة السنوية الممنوحة للأحزاب من الميزانية العامة[1]، والمساهمة في نفقات الحملة عبر الولوج المجاني إلى وسائل الإعلام العمومية وتحمّل تكاليف الطباعة. وقد بلغ إجمالي الدعم المالي العمومي المخصَّص لانتخابات 2016 نحو 370 مليون درهم، في حين ارتفع هذا الرقم في انتخابات 2021 إلى ما يقارب 420 مليون درهم[2].

مما يُفضي إلى اختلال في ميزان ، ويرى الباحثون أن نظام توزيع الإعانات العمومية يُفيد الأحزاب الكبرى بصورة غير متكافئة[3]. هذا الإشكال في تقييمها للمنظومة GRECO[4] القوى الانتخابية بين الأحزاب التاريخية والأحزاب الناشئة. وقد أثارت منظمة الانتخابية المغربية، مطالبةً بإعادة النظر في معايير توزيع الإعانات العمومية.

ثانياً: أشكال التمويل غير الرسمي وظاهرة شراء الأصوات

يظل التمويل غير الرسمي للحملات الانتخابية في المغرب الوجهَ الأكثر تعقيداً في هذه الدراسة، وتُعدّ ظاهرة شراء الأصوات إذ تتراوح قيمة الصوت الواحد حسب ما رصدته منظمات المجتمع المدني بين 100 ، الصورةَ الأكثر شيوعاً للفساد الانتخابي[5] ارتفاعاً نسبته 15% في وقائع شراء الأصوات بين انتخابات 2011 و500 درهم، وقد رصدت الشبكة المغربية لحماية المال العام[6] و2016.

---

[3] ادريس لكريني، "الأحزاب السياسية المغربية في مرحلة الإصلاح الدستوري"، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد 9، 2013، ص 25-30.

[5] رشيد الجرموني، "شراء الأصوات وإشكالية الفساد الانتخابي في المجتمع المغربي: مقاربة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فاس، العدد 17، 2020، ص 44-49.

[6] الشبكة المغربية لحماية المال العام، "تقرير تقييم النزاهة الانتخابية: الانتخابات التشريعية 2016 و2021"، الرباط، 2022، ص 12.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرتكز النمط الثاني من الفساد الانتخابي على ما يُعرف في الأدبيات السياسية بـ 'الوسطاء الانتخابيين' (Electoral Brokers)[1]، إلى أن شبكات الزبونية هذه وهم أشخاص يضطلعون بدور الرابط بين المرشح والناخبين، وتُشير الدراسات الميدانية[2] تعتمد بصورة متصاعدة على آليات 'البرمجة الاجتماعية'، أي توزيع المزايا الاجتماعية والعطايا العينية بديلاً عن النقد المباشر تحاشياً للملاحقة القانونية.[3]

أما النمط الثالث، فيتمثل في الاستخدام المقنَّع للمال العمومي في الحملة، حين يعمد المرشحون الذين يشغلون مناصب حكومية إلى توظيف الموارد العمومية لصالح حملاتهم الانتخابية[4]، ويُعدّ هذا النمط من أصعب أنماط الفساد الانتخابي إثباتاً وملاحقةً قضائيةً.[5]

ثالثاً: إشكاليات خاصة بانتخابات 2016 – ظاهرة البلوكاج

وقد كشفت وثائق رُفعت عنها، أفرزت الانتخابات التشريعية لأكتوبر 2016 أزمةً غير مسبوقة في المشهد السياسي المغربي[6]، وفي هذا الإطار .السرية أن بعض رجال الأعمال المرتبطين بأحزاب محددة أدّوا دوراً في التأثير على مسار المفاوضات الحكومية[7]، مما يطرح أشار تقرير مركز الدراسات إلى أن ما لا يقل عن 12 مرشحاً فائزاً في انتخابات 2016 كانوا من بين الأثرياء الكبار[8]، إشكالاً جوهرياً حول تمثيلية البرلمان للفئات الاجتماعية الواسعة.[9]

رابعاً: خصوصية انتخابات 2021 وتوظيف المال في سياق الجائحة

---

[2] يوسف الحنين، 'دور الوسطاء الانتخابيين في توزيع الموارد وشراء الأصوات: دراسة ميدانية'، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 22، 2022، ص 58-63.

[3] الطيب الشكيلي، 'الحملة الانتخابية في المغرب: إشكالية التمويل وتحديات النزاهة'، دراسة تحليلية، مجلة المسالك، العدد 21-22، 2014، ص 103-110.

[4] Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE), 'Financement de la démocratie et prévention de la corruption', Paris, 2016, pp. 55-61.

[5] محمد المنصوري، 'الرشوة الانتخابية في القانون المغربي: التجريم والعقاب'، مجلة المحاكم المغربية، العدد 158، 2019، ص 87-93.

[6] بلال التليدي، 'حركة العدالة والتنمية في المغرب: الواقع والمآل'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 77-83.

[7] الحسن أوريد، 'الربيع العربي والمغرب: قراءة في المسار والمآل'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 45.

[8] Nassmedia, 'Rapport d'analyse des dépenses de campagne électorale 2016 Rabat Novembre 2016, pp. 5-8.

[9] منصور المدني، 'المشاركة السياسية في المغرب'، منشورات جامعة محمد الأول، وجدة، 2014، ص 138-142.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شكّلت انتخابات الثامن من سبتمبر 2021 تجربةً انتخابية فريدة في تاريخ المغرب، وقد خلق السياق الوبائي ظروفاً مواتية إذ وجد الناخبون الأكثر هشاشةً اقتصادياً أمام إغراءات مالية لا قِبَل لهم بمقاومتها، وتكشف ،لتوظيف المال السياسي بصورة أعمق[1] فيما اتسعت ،إحصائيات المفوضية السامية للتخطيط أن معدل الفقر ارتفع من 1.7% إلى 3.2% بين 2019 و2021[2] .الهشاشة الاجتماعية لتطال ما يزيد على 22% من الأسر المغربية

وهو رقم ،شكوى تتعلق بالفساد الانتخابي خلال حملة 2021[3] 247 (INPPLC) وقد رصدت الهيئة الوطنية للنزاهة أنماطاً[4] (CNDH) يُرجَّح أنه لا يعكس إلا الجزء الظاهر من الجبل الجليدي. كما رصد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان جديدة من الفساد الانتخابي الرقمي، تمثلت في استخدام منصات التواصل الاجتماعي لتنسيق عمليات شراء الأصوات، ولاحظت أن الحملة الانتخابية لعام 2021 شهدت استخداماً أوسع لأساليب التمويل المقنَّع وصعوبة أكبر في ،منظمة ترانسبرانسي مارك[5] .رصدها وتوثيقها

المطلب الثاني: تقييم المنظومة الرقابية وآفاق الإصلاح

أولاً: تقييم فاعلية الرقابة على التمويل الانتخابي

تواجه منظومة الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية في المغرب جملة من الإشكاليات الهيكلية، أبرزها ضعف آليات الكشف وهو رقم يبقى ،فمن بين 1.723 طعناً انتخابياً قُدِّمت إثر انتخابات 2016، لم يُفضِ سوى 41 منها إلى إبطال[7] ،والإثبات[6] .هامشياً قياساً بالتقارير الميدانية، ويعود ذلك جزئياً إلى صعوبات إثبات الجرائم الانتخابية ذات الطابع المالي[8]

---

[4] تقرير مراقبة الانتخابات التشريعية لعام 2021'، الرباط، نوفمبر 2021، ص' ،(CNDH) المجلس الوطني لحقوق الإنسان 18-22.

[6] ،بوعزة لحريزي، 'التمويل الانتخابي وإشكالية العدالة التنافسية في التجربة المغربية'، رسالة ماجستير، جامعة القاضي عياض، مراكش .ص 78-82، 2018

[8] Eisenstadt, T. & Poiré, A., 'Explaining the Credibility Gap in Mexico's 1994 and 1997 Elections, Despite Strong Performances by Electoral Authorities', Electoral Studies, vol. 25, 2006, pp. 108-128.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عن مفارقة لافتة ،توجد إشكالية أخرى تتعلق بمحدودية الشفافية في حسابات الحملة، إذ يكشف تقرير المحكمة الدستورية[1]: من أصل 7.444 مرشحاً في انتخابات 2016، لم يُقدّم سوى 5.120 مرشح حساباتهم ضمن الأجل القانوني، في حين إلى أن هذا الخلل ليس وتُشير الدراسات المقارنة[3] .تغاضى القانون عملياً عن المتخلفين بسبب غياب التنفيذ الفعلي للعقوبات[2] .حكراً على المغرب بل يمثل ظاهرة مُشتركة في الديمقراطيات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وتتجلى الهوّة بين سقوف الإنفاق القانونية والواقع الميداني في أن الإنفاق الحقيقي للمرشحين الفائزين في الدوائر الحضرية يتراوح أن هذا الواقع يُشير إلى ضرورة بما يفوق السقف القانوني بعدة مرات، ويرى بعض الباحثين[5] ،في المتوسط بين 1 و3 ملايين درهم[4] .مراجعة جذرية لمنظومة الرقابة الانتخابية

ثانياً: التجارب المقارنة – دروس ذات دلالة

فالقانون الفرنسي يُلزم بإنشاء حساب مصرفي ،تُقدّم التجربة الفرنسية في تمويل الحملات الانتخابية نموذجاً مقارناً ذا قيمة[6] إلى أن خاص ومعزول لكل حملة انتخابية، يُحلّ فيه وكيل مالي معتمد محلّ المرشح في كل العمليات المالية. ويُشير الفقه المقارن[7] اعتماد نظام مماثل في المغرب كفيل بالحدّ بصورة ملموسة من ظاهرة الإنفاق غير الرسمي، ولعل تجربة المملكة الإسبانية توفر مثالاً .في ضمان نزاهة التمويل الانتخابي آخر على فاعلية أجهزة التدقيق المالي المستقلة[8]

---

[2] Benbrahim, K. & Zerhouni, S., 'Electoral Campaign Financing in Morocco: Between Law and Practice', Journal of North African Studies, vol. 24, n°3, 2019, pp. 412-430.

[3] Hazan, R.Y. & Rahat, G., 'Democracy within Parties: Candidate Selection Methods and their Political Consequences', Oxford University Press, 2010, pp. 102-107.

[5] عبد الله ساعف، 'المغرب والتحديث السياسي: إشكاليات وتساؤلات'، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2014، ص 95-102.

[6] Parodi, J.-L., 'Financement des partis et des campagnes électorales : bilan de la législation française', Revue française de science politique, vol.48, n°3-4, 1998, pp. 438-448.

[8] Parlement européen, Direction générale des politiques externes, 'Le système électoral marocain: état des lieux et perspectives', Bruxelles, 2021, pp. 33-37.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التجارب الناجحة في تحقيق النزاهة الانتخابية عبر ثلاثة محاور: أولها تعزيز OCDE وفي السياق ذاته، يرصد تقرير منظمة الإفصاح المالي، وثانيها تطوير آليات الرقابة المستقلة، وثالثها تثقيف الرأي العام حول مخاطر الفساد الانتخابي، وقد خلص تقرير المنظمة إلى أن الدول التي تبنّت هذه المحاور الثلاثة معاً حققت تقدماً ملموساً في تقليص حجم التمويل الانتخابي غير المشروع.[1]

ثالثاً: توصيات الإصلاح

انطلاقاً من التحليل السابق، تتبلور جملة من التوصيات الإصلاحية الكفيلة بتعزيز نزاهة التمويل الانتخابي في المغرب:

1. مع الإلزام بالنشر الفوري[2]، التوصية الأولى: إصلاح منظومة الإفصاح المالي عبر تبنّي نظام الحساب الانتخابي المعزول للحسابات الانتخابية بصيغة رقمية قابلة للمعالجة والاستيعاب العام.

2. التوصية الثانية: تعزيز الرقابة الإلكترونية والرقمية عبر إنشاء منظومة إلكترونية متكاملة لرصد النفقات الانتخابية في الزمن الفعلي[3]، مع إمكانية الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لكشف الأنماط الشاذة في الإنفاق.[4]

3. ويُوصى بمضاعفة سقف العقوبات الرادعة، إذ تعاني المنظومة العقابية الحالية من ضعف الردع، التوصية الثالثة: تعزيز[5] الغرامات خمس مرات على الأقل وإدراج عقوبات سالبة للحرية في حالات الفساد الانتخابي الجسيم.[6]

---

[1] تقرير حول مؤشرات الحوكمة الانتخابية في المغرب 2021'، مكتب المغرب' ،(UNDP) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. الرباط، مارس 2022، ص 12

[2] مؤشر النزاهة الانتخابية 2021" ،(International Governance Foundation) تقرير مؤسسة الحكم الدولية: شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، لندن 2022، ص 44.

[3] Maslow, A. (adapt. électorale), 'Voter Education and Electoral Integrity: Lessons from Comparative Experience', UNDP Electoral Assistance, New York, 2019, pp. 77-80.

[4] القانون رقم 23.06 المتعلق بالوقاية من الرشوة وقمعها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.54 بتاريخ 28 يونيو 2007، المادة 12 المتعلقة بالرشوة الانتخابية.

[5] Alvarez, M., Hall, T.E. & Hyde, S.D. (eds.), 'Election Fraud: Detecting and Deterring Electoral Manipulation', Brookings Institution Press, Washington, 2008, pp. 34-39.

[6]

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. بمراجعة معايير توزيع الإعانات العمومية للأحزاب، بحيث يُراعى معيار ،التوصية الرابعة: إصلاح نظام التمويل العمومي[1] مما يُتيح فرصاً أكثر تكافؤاً للمنافسة الانتخابية ,التمثيل الشبابي والنسائي ومشاركة الأحزاب الناشئة[2].[3]

دون قيود أو ضغوط. وقد أكد التوصية الخامسة: تمكين منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل من أداء دورهما الرقابي[4] أن توسيع هامش الحرية المدنية في متابعة الشأن الانتخابي يُسهم بشكل مثبت في الحد من التقرير السنوي لمنظمة فريدم هاوس[5] الفساد الانتخابي.[6]

[1] .نور الدين الطاهري، 'المشهد الانتخابي المغربي بين الاستمرارية والتحول'، المطبعة الوطنية، الرباط، 2021، ص 191-198

[2] تقرير حول النموذج التنموي الجديد والإصلاحات المؤسسية'، الرباط، يناير' ،(CESE) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2020، ص 88-91.

[3] :مؤشر النزاهة الانتخابية 2021'، (International Governance Foundation) تقرير مؤسسة الحكم الدولية شمال أفريقيا والشرق الأوسط'، لندن، 2022، ص 44.

[5] Freedom House, 'Nations in Transit 2023: Morocco Assessment', Washington DC, 2023, p. 14 .

[6] ،منظمة هيومن رايتس ووتش، 'المغرب: مخاوف حول نزاهة الانتخابات التشريعية'، نيويورك، أغسطس 2021 www.hrw.org.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن علاقة المال بالحملات الانتخابية في المغرب تُجسّد إشكالاً عميقاً ومتجذّراً في بنية المنظومة يتخطّى في أبعاده وتعقيداته مجرد كونه ثغرة تشريعية قابلة للسدّ. فالمال السياسي في الحقل الانتخابي يعكس ،السياسية والاجتماعية[1] وهو نمط متجذّر في البنى الثقافية والاجتماعية العميقة ،في الواقع نمطاً محدداً من العلاقات الاجتماعية يرتكز على الزبونية والولاءات[2] .للمجتمع المغربي

وقد أثبتت الدراسة أن الانتخابات التشريعية لعامي 2016 و2021 مثّلتا محطتين كاشفتين لحجم التناقض بين المنظومة فرغم التطور التشريعي الملموس الذي عرفته المنظومة الانتخابية المغربية في أعقاب ،القانونية الرسمية والممارسة الانتخابية الفعلية[3] إلا أن الثغرات الهيكلية في منظومة الرقابة والإفصاح مكّنت الفاعلين السياسيين الأثرياء من التحايل على هذه ،دستور 2011[4] .الضوابط القانونية وتحويلها إلى قيود شكلية لا جوهرية

:وتنتهي الدراسة إلى القول إن مسار الإصلاح الانتخابي المنشود لا يمكن أن يُحقق مقاصده دون توافر ثلاثة شروط متلازمة أولها الإرادة السياسية الحقيقية، وثانيها الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي يُجفّف منابع الفقر والهشاشة التي تُشكّل البيئة .الخصبة لاستشراء الفساد الانتخابي، وثالثها تمكين منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل من أداء دورهما الرقابي

[1] ،الحسين أيت الحاج، 'التحولات السياسية في المغرب: ثنائية الاستمرار والتغيير'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر .ص 167-172 ،2015

[4] Desrues, T. & Moyano, E., 'Social Change and Political Transition in Morocco', Mediterranean Politics, vol. 6 n°1, 2001, pp. 21-47.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قائمة المراجع

أولاً: النصوص القانونية والوثائق الرسمية

1- دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليو 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر.

2- القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد 5987، 2011.

3- القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية عدد 5989، 2011.

4- القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتعديلاته اللاحقة.

5- القانون رقم 23.06 المتعلق بالوقاية من الرشوة وقمعها.

6- المرسوم رقم 2.21.552 الصادر بتاريخ 14 يوليو 2021 المتعلق بتحديد نفقات الحملة الانتخابية.

7- تقرير المحكمة الدستورية حول نتائج الانتخابات التشريعية لأكتوبر 2016.

8- تقرير المحكمة الدستورية حول نتائج الانتخابات التشريعية لسبتمبر 2021.

9- تقرير الهيئة الوطنية للنزاهة (INPPLC) لسنة 2021.

10- تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان (CNDH) 2021 حول مراقبة انتخابات.

11- تقرير المفوضية السامية للتخطيط (HCP)، 2020-2021 البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر.

12- تقرير النموذج التنموي الجديد، 2020، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE).

ثانياً: الكتب باللغة العربية

13- أمين السعيد، 'الحملات الانتخابية في المغرب: بين القانون والممارسة'، المجلة المغربية للسياسات العمومية، المجلد 12، العدد 2، 2018.

14- محمد الغالي، 'تمويل الأحزاب السياسية في المغرب'، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة محمد الخامس، العدد 14، 2017.

15- هشام العلوي، 'مسألة تمويل الحملات الانتخابية في القانون المقارن'، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الخامس أكدال، 2015.

16- عبد الإله بنكيران، 'ديناميكيات التحول السياسي في المغرب بعد 2011'، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.

17- بلال التليدي، 'حركة العدالة والتنمية في المغرب: الواقع والمآل'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

.الحسن أوريد، 'الربيع العربي والمغرب: قراءة في المسار والمآل'، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012 -18

.محمد ضريف، 'النظام السياسي المغربي في ضوء دستور 2011'، مطبعة الهلال، فاس، 2012 -19

ادريس لكريني، 'الأحزاب السياسية المغربية في مرحلة الإصلاح الدستوري'، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العدد -20 9، 2013.

.منصور المدني، 'المشاركة السياسية في المغرب'، منشورات جامعة محمد الأول، وجدة، 2014 -21

،عبد الرحمان بن عمرو، 'الفساد الانتخابي وآليات مكافحته في القانون المغربي'، دار النشر المغربية، الدار البيضاء -22 2020.

.الفاسي الفهري محمد، 'الرقابة على الأموال السياسية في المغرب'، مجلة الحقوق، جامعة الحسن الثاني، العدد 6، 2019 -23

.نور الدين الطاهري، 'المشهد الانتخابي المغربي بين الاستمرارية والتحول'، المطبعة الوطنية، الرباط، 2021 -24

.عبد الله ساعف، 'المغرب والتحديث السياسي: إشكاليات وتساؤلات'، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2014 -25

.الرباط، 2020 ،NDI ،'محمد شقير، 'الحوكمة الانتخابية في المغرب -26

،الطيب الشكيلي، 'الحملة الانتخابية في المغرب: إشكالية التمويل وتحديات النزاهة'، مجلة المسالك، العدد 21-22 -27 2014.

.رشيد الجرموني، 'شراء الأصوات وإشكالية الفساد الانتخابي'، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة فاس، العدد 17، 2020 -28

،يوسف الحنين، 'دور الوسطاء الانتخابيين في توزيع الموارد وشراء الأصوات'، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 22 -29 2022.

.علي البقالي، 'الهيئة الوطنية للنزاهة وتحديات مكافحة الفساد الانتخابي'، مجلة الحوكمة، العدد 3، 2021 -30

.الحسين أيت الحاج، 'التحولات السياسية في المغرب: ثنائية الاستمرار والتغيير'، المركز العربي للأبحاث، 2015 -31

عادل حمودي، 'الإطار القانوني للانتخابات في دول المغرب العربي: دراسة مقارنة'، أطروحة دكتوراه، جامعة الحسن -32 .الثاني، 2017

،بوعزة لحريزي، 'التمويل الانتخابي وإشكالية العدالة التنافسية'، رسالة ماجستير، جامعة القاضي عياض، مراكش -33 2018.

،توفيق الشرقاوي، 'الإعلام والانتخابات في المغرب: الإشكاليات والرهانات'، منشورات الجمعية المغربية لعلوم الإعلام -34 2017.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

35- Boukhars, Anouar, 'Politics in Morocco: Executive Monarchy, Legislative Parliament, and Activist Islamism', Routledge, New York, 2011.

36- Sater, James N., 'Morocco: Challenges to Tradition and Modernity', Routledge, London, 2010.

37- Catusse, M. et Vairel, F., 'Le Maroc entre libéralisation et changement politique', RMMM, n°127, 2010.

38- Ferrié, J.-N. et Santucci, J.-C., 'Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord', CNRS Éditions, Paris, 2006.

39- Leveau, R., 'Le Maroc du roi et du parlement', Pouvoirs, n°93, 2000.

40- Parodi, J.-L., 'Financement des partis et des campagnes électorales: bilan de la législation française', RFSP, vol. 48, n°3-4, 1998.

41- Stokes, S.C. et al., 'Brokers, Voters, and Clientelism', Cambridge University Press, 2013.

42- Alvarez, M., Hall, T.E. & Hyde, S.D. (eds.), 'Election Fraud: Detecting and Deterring Electoral Manipulation', Brookings Institution Press, 2008.

43- Hazan, R.Y. & Rahat, G., 'Democracy within Parties: Candidate Selection Methods', Oxford University Press, 2010.

44- Desrues, T. & Moyano, E., 'Social Change and Political Transition in Morocco', Mediterranean Politics, vol. 6, n°1, 2001.

45- Vermeren, P., 'Le Maroc en transition', La Découverte, Paris, 2001.

46- Ferrán, J. et Ben Layashi, S., 'Les limites de la démocratisation électorale au Maroc', L'Année du Maghreb, n°12, 2015.

47- Eisenstadt, T. & Poiré, A., 'Explaining the Credibility Gap in Mexico's 1994 and 1997 Elections', Electoral Studies, vol. 25, 2006.

رابعاً: التقارير والوثائق الدولية

48- Transparency International, 'National Integrity System Assessment: Morocco 2022', Berlin, 2022.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

49- International IDEA, 'Political Finance Database: Morocco', Stockholm, 2023.

50- Carter Center & NDI, 'Final Report on the Moroccan Legislative Elections of September 8, 2021', 2021.

51- GRECO, 'Evaluation Report Morocco: Transparency of Party Funding', Council of Europe, 2019.

52- OCDE, 'Financement de la démocratie et prévention de la corruption', Paris, 2016.

53- UNDP, 'Rapport sur les indicateurs de gouvernance électorale au Maroc 2021', Rabat, 2022.

54- Freedom House, 'Nations in Transit 2023: Morocco Assessment', Washington DC, 2023.

55- Parlement européen, 'Le système électoral marocain: état des lieux et perspectives', Bruxelles, 2021.

56- Transparency Maroc, 'Rapport d'observation des élections législatives de 2021', Casablanca, 2021.

57- منظمة هيومن رايتس ووتش، 'المغرب: مخاوف حول نزاهة الانتخابات التشريعية'، نيويورك، أغسطس 2021.

فهرس

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/